الجزائر..قوة استقرار هامة في إقليم مضطرب

الدكتور عاشور قشي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

الملخص

تتحمل الجزائر اليوم تبعات جوارها الإقليمي (إقليم الساحل الإفريقي) المتخم بالصراعات والحروب، والتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية التي تهدد بشكل أو بآخر آمنها واستقرارها الداخلي. هذه الوضعية الصعبة فرضت على الجزائر التموقع كقوة استقرار وقيادة جل الجهود الرامية لتحقيق الأمن وسعيها الدائم لتسوية الخلافات والصراعات بالطرق السلمية، وقد أهلها للعب هذا الدور المحوري عدة معطيات جغرافية وعسكرية واقتصادية بالإضافة لمكانتها داخل حدود هذا الإقليم وخارجه.

الكلمات المفتاحية: الجزائر قوة استقرار، إقليم الساحل الإفريقي، دول الجوار، التهديدات الأمنية.

مقدمة

يظهر إقليم الساحل الأفريقي، اليوم، من بين أكثر أقاليم العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التردي الأمني، نظرا لحالة الفوضى السياسية والأمنية التي تسود أغلب دول الإقليم، وما رافقها من تفاعلات إقليمية، واختراقات أجنبية، خلقت نوعا من الغموض على المشهد الأمني الكلي لعموم الإقليم ومساراته المستقبلية. وتبدو الجزائر المتأثرة بشكل مباشر بما يحدث في عمقها الاستراتيجي وجوارها الإقليمي، من بين أبرز اللاعبين وأهمهم فوق هذا الفضاء الجيوسياسي الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم، تحليل، وتفسير ما يجري فيه من أحداث سياسية وأمنية دون فهم علاقة الجزائر بالإقليم وموقعها منه. إذ مما لا شك فيه أن الجزائر تتطور اليوم بوصفها قوة استقرار هامة وسط بيئة إقليمية حادة الاضطراب سياسيا وأمنيا؛ فمن الناحية الأكاديمية غالبا ما يشار إلى الدول المتاخمة للجزائر، بأنها بلدان تقع ضمن دائرة "جيران السوء Bad Neighbors"، نظرا لاحتوائها على مؤشرات الدولة الفاشلة (مالي، النيجر، وموريتانيا)،

بل، أبعد من ذلك، يشمل الإقليم دولة منهارة (النسخة المتطرفة للدولة الفاشلة) منذ العام 2012 (ليبيا).

في الحالتين الليبية و المالية، فاضت إفرازات الصراعات والحروب داخل البلدين عبر الحدود الوطنية، فكان لها أن امتدت إقليميا، وكان على الجزائر أن تتحمل تبعات المخرجات السلبية لـ "جار السوء" التي تتمثل في التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية -التي شكلتها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة- والحروب الأهلية، والتدخلات الأجنبية، داخل حدود إقليم الساحل الأفريقي والمغرب العربي.

هذه البيئة الإقليمية المتهالكة فرضت على الجزائر أن تتموقع كقوة استقرار هامة عبر لعب دوري الوسيط الإقليمي والقيّم الإقليمي من خلال لعب دور الميسر البناء في تسوية الصراعات وبناء التوافق لدى دول الجوار، خصوصاً في ليبيا، ومالي، وتونس، ولكن أيضا قيادتها للجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الإقليمي. لذلك، ارتأينا تناول موضوع المقال عبر التطرق إلى ثلاث عناصر أساسية نراها كافية للتدليل على ما انطلقت منه الورقة. تتمثل هذه الأساسيات الثلاث في: موقع الجزائر من بنية القوة في إقليم الساحل الإفريقي، ومدى تأثير الجزائر في الديناميات الأمنية الإقليمية، والمعاملة المتميزة التي تحظى بها البلاد داخل حدود الإقليم وخارجه.

أولا: موقع الجزائر من بنية القوة في إقليم الساحل الإفريقي

بحكم معطيات جغرافية، واقتصادية، وعسكرية، من الواضح أن الجزائر تمثل العمق الاستراتيجي للساحل الإفريقي؛ فمن الناحية الجغرافية، منحت الأخيرة للجزائر موقعا استراتيجيا نادرا، بحكم توسطها لبلدان المغرب العربي، من بينها ليبيا وموريتانيا، البلدين العضوين في إقليم الساحل الأفريقي. كما تعد الجزائر بوابة أفريقيا الشمالية، وأكبر دول القارة الإفريقية مساحة (2381741 كلم^2). كما تمتلك حدودا طويلة مع أربع من دول الساحل: ليبيا، النيجر، مالي وموريتانيا.

من ناحية المعطيات الاقتصادية، يظهر تمركز للقوة، تتقاسمه الجزائر ونيجيريا وليبيا؛ إذ تتركز الموارد الطبيعية، بشكل حصري في تلك الدول الثلاث. فوفقا للنشرة الإحصائية السنوية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول، لعام 2014، يُقدَّر احتياطي ليبيا

المؤكد من النفط بـ 48.3 مليار برميل، تليها نيجيريا بـ 37 مليار برميل، تليها الجزائر بـ 12.2 مليار برميل. أما احتياطي الغاز الطبيعي التقليدي المؤكد فيقدر بـ 5.1 مليار متر مكعب بالنسبة لنيجيريا، تليها الجزائر بـ 4.5 مليار متر مكعب، وأخيرا ليبيا بـ 1.7 مليار متر مكعب.[1]

من ناحية أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وفقا لتقديرات البنك العالمي لعام 2015، بلغ 166.8 مليار دولار. ليكون بذلك ثاني أكبر ناتج محلي إجمالي، داخل إقليم الساحل الإفريقي، بعد نيجيريا، بناتج محلي إجمالي قدر بـ481.1 مليار دولار، وفقا لذات المصدر، لتتربع نيجيريا على عرش أكبر ناتج محلي إجمالي على المستوى القاري، بينما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا (312.8مليار دولار). أما باقي دول الإقليم الساحلي، فتشهد مستويات متدنية في نواتجها المحلية، تراوحت بين 29.15 لليبيا، و5.442 لموريتانيا. (أنظر الجدول رقم 1).

(جدول رقم 1): الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل الإفريقي، ونصيب الفرد منه، وموقعها من دليل التنمية البشرية لعام 2014.

الـدول: الجزائر، نيجيريا، السنغال، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، تشاد، النيجر.

الدول	الجزائر	نيجيريا	السنغال	بوركينافاسو	مالي	موريتانيا	ليبيا	تشاد	النيجر
الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	166.8	481.1	13.78	11.10	13.10	5.442	29.15	10.89	7.143
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	12,779	5,440	2,174	1,528	1,607	2,938	..	2.003	884
الترتيب في دليل التنمية البشرية	93	152	163	181	176	161	55	148	187

المصدر: تقرير التنمية البشرية، بناء المنعة لدرء المخاطر، مرجع سابق،ص ص.194، 197.

تبيّن لنا قراءة الجدول أن القوة الاقتصادية تتركز حول الجزائر ونيجيريا. فالناتج المحلي الإجمالي للجزائر يقارب ضعف الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول الساحل إذا ما استثنينا نيجيريا. بينما يفوق الناتج المحلي الإجمالي للأخيرة الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل مجتمعة.

فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تأتي الجزائر في المرتبة الأولى بواقع 12.7 دولار للفرد يوميا، تليها نيجيريا بواقع 5,4 دولارات. أما فيما يتعلق بموقعها من دليل التنمية البشرية، فإن جل دول الساحل تتذيل الترتيب؛ إذ تحتل النيجر مثلًا المرتبة 187، من أصل 187 دولة مدرجة ضمن مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2014. أما أحسن هذه الدول ترتيبا في ذات الدليل، ليبيا التي تحتل المرتبة 55، على الرغم من أنها توصف بالدولة المنهارة، ثم تليها الجزائر في المرتبة 93، أما صاحبة أكبر ناتج محلي إجمالي في القارة الإفريقية فتقبع في المرتبة 152، تتقدمها تشاد باحتلالها للمرتبة 148.

بامتلاكها لناتج محلي إجمالي قدره 215 مليار دولار، واحتياطات صرف أجنبية تقدر بنحو 150 مليار دولار، تعد الجزائر ثاني أكبر اقتصاد في الإقليم بعد نيجيريا. تعتمد اقتصاديات الجزائر، ونيجيريا، وليبيا، على الموارد الطاقوية أساسا. على سبيل المثال، يعتمد الاقتصاد الجزائري، بشكل كبير على النفط والغاز، اللذان يمثلان الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، وأساس موارده المالية؛ إذ يشكّلا نسبة 35 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، و62 بالمائة من عائدات الحكومة، و98 بالمائة من مداخيل التصدير.[2] كما تمكنت البلاد من الحفاظ على استقرارها المحلي بالرغم من انهيار أسعار المحروقات، وحالات الاضطراب التي سادت، ولا تزال، دول الجوار الإقليمي؛ مالي، وليبيا، وتونس، على مدى السنوات الأربع الماضية.[3] وعلى خلاف الجزائر، تعاني نيجيريا منذ سنوات من الأعمال الإرهابية لطائفة بوكو حرام شمال شرق البلاد، التي شردت حوالي 1.5 مليون شخص، في الوقت الذي أوْدَت فيه بحياة 10 آلاف ضحية، خلال عام 2014.[4]

هذه الثروة من المحروقات سمحت للجزائر بالاستثمار في قطاعها الأمني. فوفقا لكتاب "سيبري السنوي"، لعام 2014، تضاعف الإنفاق العسكري الجزائري في عام 2013، مقارنة بسنة 2004، لتطرأ عليه زيادة بنسبة 8,8 بالمائة عام 2013، ويصل إلى 10,4 مليار دولار، وهي، وفقا لذات المصدر، أول مرة تتجاوز فيها النفقات العسكرية لدولة أفريقية عتبة عشرة مليارات دولار.[5] كما صنفت الجزائر ضمن المستوردين العشرة الكبار للأسلحة التقليدية خلال السنوات 2009-2013،[6] كما هو مبين في الجدول رقم 2.

(جدول رقم2): يوضح حجم الإنفاق العسكري لدول إقليم الساحل الإفريقي، لعام 2013.

الـدول	الجزائر	نيجيريا	السنغال	بوركينافاسو	مالي	موريتانيا	ليبيا	تشاد	النيجر
حجم الانفاق العسكري بمليارات الدولارات	10.4	2.4	0.23	0.16	0.15	0.14	..	..	..

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص ص. 306-308.

يظهر من الجدول أعلاه، أن حجم ما تنفقه دول الساحل مجتمعة على القطاع العسكري، عدا ليبيا والنيجر وتشاد، التي لا تتوفر بيانات بشأنها، لا يشكل ثلث ما تنفقه الجزائر على ذات القطاع. طبعا، مرد هذا الانفاق الهائل، تأثُّر البلاد الكبير بالإفرازات السلبية للحراك العربي، خصوصا بعد تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011، ما قاد إلى تدفق هائل للأسلحة التي أثارت اضطرابات إقليمية واسعة، أثرت على أمن الجزائر على طول حدودها الشرقية، والجنوبية، والغربية.[7]

بناء على كل ما سبق عرضه، نخلص إلى أن القدرات المادية، داخل المركب الأمني الساحلي، تحتكرها قوتين اثنتين؛ الجزائر، ونيجيريا. هذا الإستنتاج يقودنا إلى مناقشة مسألة القطبية داخل حدود الساحل الإفريقي التي كانت لها تأثيراتها على التفاعلات والديناميات الأمنية الإقليمية.

ثانيا: مسألة القطبية داخل إقليم الساحل الإفريقي

تشير العديد من الدراسات، ذات الصلة بالدراسات الإقليمية، أن القوى الإقليمية لا يمكن تعريفها باختلافها وتميزها بنيويا عن بقية أعضاء الإقليم فحسب، بل تؤدي، إلى جانب ذلك التميز، بعض الوظائف والأدوار في سياساتها الخارجية التي تؤثر على كيفية تطوير نظمها الإقليمية والحفاظ عليها. هذه الوظائف والأدوار هي ما يطلق عليه بيوزان ووايفر بـ "تأثير القوة الإقليمية في الدينامية الأمنية للمركب الأمني". ومن ثم، فإن الصفات والخصائص التي تتميز بها الأدوار التي يمكن أن تقوم بها القوة الإقليمية، أو القوة الإقليمية المتطلعة للهيمنة، تؤثر على ما يحدث من تفاعلات داخل الإقليم.

منذ اندلاع أزمة مالي عام 2012، برز نوع من الاستقطاب الإقليمي داخل حدود إقليم الساحل الإفريقي، تقوده الجزائر ونيجيريا. تجلى هذا الوضع، بشكل خاص، بعد بروز هوة واسعة بين المواقف الإقليمية حول أسلم المقاربات وأنجعها في حلحلة أزمة الجار المتداعي. ففي الوقت الذي كانت تدعو فيه المقاربة النيجيرية، ومن ورائها "إيكواس"، إلى ضرورة التعجيل بتدخل عسكري إقليمي يصد زحف الجماعات المسلحة نحو الجنوب المالي، دعت المقاربة الجزائرية إلى ضرورة تغليب الحل السياسي على ما دونه من بدائل. لاحقا، شكل هذان المنظوران قاطرة لغيرهما من المنظورات؛ فردية كانت أم جماعية، جهوية كانت أم عالمية.

على أية حال، سوف نستدعي، لمعالجة هذه الجزئية، المخطط التحليلي لنظرية مركب الأمن الإقليمي، ليخبرنا عن موقع الجزائر ونيجيريا من منزلة القوة الإقليمية، ومن ثم من قطبية إقليم الساحل الإفريقي.

وفقا للمخطط التحليلي للنظرية، فإن حيازة دولة ما وصف القوة الإقليمية داخل أي إقليم، لا بد وأن تتوفر فيه شروط ثلاث:

- امتلاك قدرات مادية كبيرة، نسبيا، مقارنة بأعضاء الإقليم؛
- تأثير القوة الإقليمية في الديناميات الأمنية الإقليمية؛
- المعاملة المتميزة التي تحظى بها القوة الإقليمية داخل وخارج المركب الأمني.

فيما يتعلق بالشرط الأول، فقد تطرقنا إليه مقدَّما، وخلصنا إلى أن القدرات المادية تحتكرها الجزائر ونيجيريا. وبالتالي، فإن تميز هذين البلدين عن بقية أعضاء الإقليم بنيويا، يعني أن يكون لهما حضور واسع، وتأثير عميق، في الديناميات الأمنية داخل حدود الإقليم، ولو نظريًا.

1. تأثير القوة الإقليمية في الديناميات الأمنية الإقليمية

فيما يخص هذا العامل، تظهر الجزائر ونيجيريا كقوتين فاعلتين إقليميا. بالنسبة للأولى، فإنها تنظر إلى سياستها الخارجية، ودورها الخارجي، من ناحية سلسلة "الدوائر الجيوساسية"[8] "geopolitics circles". تتعلق الدائرة الجيوسياسية الأولى بالدائرة

المغاربية. في الدائرة الجيوسياسية الثانية، الدائرة العربية. في الدائرة الثالثة، تكمن الدائرة المتوسطية. وأخيرًا، الدائرة الإفريقية. هذه التراتبية النظرية للدوائر الجيوسياسية لممارسة الجزائر لدورها الخارجي، لا تعكس واقع نشاط وفاعلية الجزائر خارجيا. إذ غالبا ما وظفت الجزائر الدائرة الإفريقية للدفاع عن أمنها الوطني، وتقوية موقفها حيال بعض القضايا، مثل قضية الصحراء الغربية، أين وظفت البعد الإفريقي لعزل المغرب قاريا.[9]

وعلى خلاف الدوائر الجيوسياسية الثلاث الأولى، تساهم الجزائر بفعالية في هندسة السلم والأمن في القارة الإفريقية ضمن منظومة الإتحاد الإفريقي، كما تقود بعض أطر التعاون الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي، مثل: "لجنة الأركان العملياتية المشتركة Comité d'état-major opérationnel conjoint"، و"وحدة الدمج والربط Unité de fusion et de liaison"، كما تعد الداعم الأول لمسار نواقشوط، فضلا عن عمليات الوساطة التي تقودها البلاد لحل الصراعات في دول الجوار مثل مالي وليبيا.

قبل عامين من اندلاع أزمة شمال مالي عام 2012، أطلقت الجزائر مبادرتين إقليميتين أسستا لسياسة إقليمية تعاونية لمكافحة الإرهاب. تعد هاتين المبادرتين أول مشروعين حقيقيين لبناء تعاون أمني إقليمي يجمع بين دول الساحل الإفريقي. تمثلت المبادرة الأولى في "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، شهرأفريل 2010، التي جمعت إلى جانب الجزائر كلا من مالي، وموريتانيا، والنيجر. ويقع مقرها بتمنراست. تهدف هذه المبادرة إلى تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء الإقليم، وتسهيل إنشاء دوريات مشتركة وعمليات عسكرية عبر الحدود. ستة أشهر بعد ذلك، تم إنشاء آلية أمنية مخابراتية لدعم لجنة الأركان العسكرية، أطلق عليها "وحدة الدمج والربط"، مقرها الجزائر العاصمة. تضم الآلية حاليا ثمانية بلدان هي: الجزائر، بوركينافاسو، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا وتشاد. والنقاش جارٍ حول توسيع عضوية هذه الآلية لتشمل غينيا، السنغال و كوت ديفوار. تهدف "وحدة الدمج والربط" إلى تحسين عملية التنسيق الأمني، وتنظيم تبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية، كما تعد، أيضا، مركزا لمعالجة وتوزيع المعلومات اللازمة لعمل الآلية العسكرية.

إلى جانب مبادرات الجزائر الإقليمية، يبرز الدور النيجيري، الذي يعد دورا فاعلا حيال أزمة مالي، عبر منظومة إيكواس. فعلاوة عن قيادتها للقوات الإفريقية في مالي، ساهم "الأخ الأكبر big brother"، كما يدعوها "إيسيوما ماديك[10] Isioma Madike" ، بنشر 1062 جندي مقاتل،[11] وخصصت لذلك حوالي 34 مليون دولار.[12] طبعا، يعود اهتمام نيجيريا، بأزمة مالي، كما سبق وأن رصدنا، إلى سببين جوهريين؛ الأول، يتعلق بكونها القوة الاقتصادية الأولى، ليس في غرب أفريقيا فحسب، ولكن على المستوى القاري، كما أنها القوة العسكرية ذات الخبرة الواسعة في عمليات التدخل الإقليمي،[13] مما يحتم عليها أن تلعب دورا بارزا حيال أزمة مالي؛ الثاني، وربما هو الأهم، يتعلق بالتهديد المتزايد للعلاقة الوطيدة التي تربط الجماعات الإرهابية في مالي واثنتين من الجماعات الجهادية في نيجيريا هما: طائفة بوكو حرام، وجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان. وعليه فإن تدخل نيجيريا يخدم مصالحها الاستراتيجية في المقام الأول، عبر حماية وجودها كدولة علمانية.

مع ذلك، يبدو أن الجيش النيجيري خائر القوى، نتيجة النشاطات الإرهابية لطائفة بوكو حرام وجماعات أخرى. لذلك، لم يكن مفاجئا حين أشار الرئيس "غودلاك جوناثان"، قبيل التدخل الفرنسي في مالي، إلى أن بلاده لن تكون قادرة على تمويل معظم العملية، خلافا لما حدث مع عمليات تدخل سابقة.[14]

خلال الدورة العادية الثالثة والأربعون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات "إيكواس"، المنعقدة بالعاصمة النيجيرية، أبوجا، يومي 17 و18 من شهر جويلية 2013، طُلب من مفوضية الجماعة العمل على إيجاد استراتيجية خاصة بإقليم الساحل والصحراء، وهو ما كان مع الوثيقة المعنونة بـ "برنامج التنسيق والعمل الإقليمي لغرب أفريقيا من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في فضاء الساحل الصحراوي Programme de cohérence et d'action régionales de l'Afrique de l'Ouest pour la stabilité et le développement des espaces saharo-sahéliens" (***PCAR***).[15]

توصي الوثيقة بأنه ينبغي لإيكواس، والمؤسسات التابعة لها، أن تعيد التركيز على بعض بلدان الساحل ذات الأولوية، مثل: مالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو. هذه الآلية تم النظر إليها كمحاولة من الجماعة لتعزيز موقعها ضمن الخارطة الأمنية

للساحل الإفريقي، بدلا من كونها استراتيجية إضافية لحفظ السلم والأمن في ذات الإقليم.[16]

وباستقراء عضوية هذه الآلية نجد أنها تضم عضوين اثنين لا يتمتعان بعضوية منظومة إيكواس؛ موريتانيا، وتشاد. لذلك، فإن فاعلية الجماعة في إقليم الساحل تبقى محدودة، لعدم قدرتها على تشكيل إطار للتعاون ذي صلة بمواجهة مختلف التهديدات والمخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها تشاد وموريتانيا، بسبب عدم عضويتهما في الجماعة. وبالتالي، ضرورة إيجاد أطر أخرى بديلة تفسح لها المجال لتغطي كافة دول الساحل الإفريقي.

ومنه، يبدو أن هناك منافسة شبه علنية بين الجزائر ومنظمة إيكواس لقيادة العمليات في منطقة الساحل؛ إذ لطالما تم انتقاد الجزائر من داخل الجماعة، باتهامها بعزل منافسيها الإقليميين، ومحاولات الحد من نفوذ القوى الأجنبية، أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في الإقليم لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة على حدودها الجنوبية. فقد انتقد مسؤولون في النيجر خصوصا، وبصورة علنية، المبادرات التي تقودها الجزائر. صرح وزير خارجية النيجر شهر جوان 2012 "إن لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الساحل، كانت في سبات منذ تأسيسها في أفريل 2010".[17] وأضاف أن هدف اللجنة في المستقبل هو توسيع عملياتها لتشمل "المجموعة الثانية" من بلدان الساحل (بوركينافاسو، ونيجيريا، وتشاد، والسنغال). كما يشكو أعضاء آخرون في منتديات مكافحة الإرهاب أن الجزائر تجمع المعلومات الإستخباراتية وتحتكرها.

في مقابل ذلك، تنظر الجزائر إلى مجموعة مسار نواقشوط، الذي أطلقه الاتحاد الإفريقي شهر مارس 2013، كبديل للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي لم تتمكن من الإستجابة لأزمة مالي عام 2012. ضمن هذا السياق يصرح وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" ليس بإمكان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا معالجة وضع مشوش وصراع غير متماثل، يلعب فيه الانتماء القبلي دورا أكثر أهمية بكثير من الانتماء الأيديولوجي. وعليه، يسعى مسار نواكشوط لمعالجة هذه المشكلة.[18]

من خلال تتبع مسار تفاعلاتها السياسية والأمنية، تجلى لنا بأن السياسة الخارجية الجزائرية تؤدي اليوم دورين اثنين ضمن حدود الساحل الإفريقي، هما: "الوسيط الإقليمي Regional Mediator"، والقيم/الحارس الإقليمي regional custodianship".

ب. **الجزائر بوصفها وسيطا إقليميا**

فيما يتصل بالدور الأول، تطرح الجزائر نفسها، بعد عقد من الانطواء المحلي، والعزلة الخارجية، كمرشح للريادة الإقليمية في إقليم الساحل الإفريقي، معبّرة بوضوح عن رغبتها في تشكيل قوة استقرار هامة في إقليم مضطرب. ولبلوغ مبتغاها لعبت الجزائر دور الميسّر البنّاء في حل الصراعات، وبناء التوافق داخل دول الجوار الإقليمي، خصوصا في مالي وليبيا.

في حالة مالي، مثّلت الجزائر الطرف الرئيس في عمليات الوساطة بين الحكومة المالية ومتمردي الشمال منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم. إذ واجهت مالي، منذ نيلها استقلالها عام 1960، مجموعة من التمردات المتتالية من جانب الطوارق في شمال البلاد. كان التمرد الأول عام 1962، الذي انتهى بهزيمة المتمردين الطوارق من طرف الجيش المالي، وتم على إثر ذلك إنشاء إدارة عسكرية لإدارة شؤون الشمال، ومن ثم، أضحى الحضور الحكومي في هذا الجزء من البلاد ممثَّلاً بعناصر من الجيش، وظيفتهم منع العنف.[19] وكانت الجزائر، آنذاك، لا تزال ترزح تحت نير الحكم الاستعماري.

مع بداية التسعينيات شهدت مالي تمرد الطوارق الثاني، الذي انتهى بتوقيع "اتفاق تمنراست Accord de Tamanrasset"، في جانفي 1991، وهو أوّل اتفاق سلام بين الحكومة المالية وحركة أزواد. جاء هذا الاتفاق نتيجة الوساطة الجزائرية بين الطرفين، لوضع حد لحوالي ستة أشهر من التمرد. دعا الاتفاق إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإلغاء بعض المواقع العسكرية، فضلا عن إنشاء لجنة لإنهاء الأعمال العدائية. كما ألزم الاتفاق الحكومة المالية بمنح منطقة الأزواد حكما ذاتيا، مع العمل على تنمية الشمال.[20]

واصلت الحكومة الانتقالية، التي أعقبت النظام الدكتاتوري عام 1991، مفاوضاتها التي أدت إلى "الميثاق الوطني Pact National" عام 1992، أو ما دعي باتفاق السلام الثاني الذي أنهى التمرد رسميا. نصَّ هذا الاتفاق على دمج المتمردين الطوارق في الجيش النظامي، ومنح حكم ذاتي لإقليم شمال مالي. على الرغم من هذا الاتفاق، تجددت المواجهات بين القوات الحكومية وبعض الجماعات المتمردة. وهو ما قاد الجزائر إلى تفعيل وساطتها، بدعم فرنسي، عام 1996، ما قاد إلى توقيع اتفاق السلام الثالث، "شعلة السلام Flamme de la paix"، الذي تم على إثره تدمير أسلحة المتمردين بنيران السلام.[21]

مع ذلك، تجدد الصراع بين الطرفين عام 2006، بفرار عدد من قادة الطوارق السابقين من الجيش المالي، فضلا عن احتلال مراكز عسكرية. مرة أخرى، وبمساعدة من الجزائر، تم التوصل إلى اتفاق السلام الرابع، "اتفاق الجزائر Accord d'Alger". الذي دعا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، للمنطقة الشمالية من كيدال، فضلا عن دمج المتمردين الطوارق في الجيش المالي.

مع نهاية شهر مارس عام 2012، دخلت مالي في دوامة صراع عنفي، نتيجة بروز حدثين اثنين؛ الأول، تمثل في حركة انقلابية، جنوب البلاد، بقيادة النقيب "أمادو سانوغو" على الرئيس "أمادو توماني توريه" في 22 مارس 2012، أين تم تعليق العمل بالمؤسسات الدستورية في البلاد. الثاني، ظهور حركة انفصالية في الشمال تحت قيادة حركة تحرير أزواد، التي سيطرت، بمعية ثلاث حركات جهادية أخرى، على شمال البلاد، ومن ثم إعلان الحركة عن استقلال الشمال، الذي يضم مدن كيدال، وغاو، وتمبوكتو، في 05 أفريل 2012، باعتباره منطقة تخص شعب الأزواد. وبتفاعل الحدثين، تحولت الأزمة لاحقا إلى واحدة من أعقد الأزمات، وأكثرها تداولا على الأجندات الإقليمية والعالمية.[22]

نتج عن هذا الوضع المتأزّم مخاطر جمة على جمهورية مالي، و على دول الجوار الساحلي. فبالنسبة لجمهورية مالي، كان الخطر الأساس يتبدى في انشطار البلاد الى وحدتين، فضلا عن إمكانية الدخول في حرب أهلية لو أن الانقلابيين تمادوا في التمسك

بالسلطة، وتأجل العمل بالمؤسسات الدستورية.[23] أما بالنسبة لدول الجوار الساحلي، فإن قيام دولة للأزواد يمثل سابقة في غاية الخطورة، قد ينهج نهجها الطوارقُ في البلاد المتاخمة، كالجزائر، والنيجر، وبوركينافاسو، وليبيا. هذا فضلا عن أن وجود حركات جهادية متعاونة مع حركة الأزواد، تتفق كلها على إقامة دولة اسلامية، قد يجعل الجزء الأكبر من الإقليم مركز النشاط الجهاديين يستهدف دول الإقليم، والمصالح الدولية، ويكون قاعدة لشن هجمات حتى خارج حدود الإقليم، بالتعاون مع جماعات إرهابية أخرى في إفريقيا وباقي مناطق العالم.[24]

مكانتها كقوة عسكرية إقليمية، وقيادتها للجنة الأركان العسكرية، ووحدة الدمج والربط الأمنية، ودرايتها العميقة بديناميات الصراع في مالي، وخبرتها الطويلة في محاربة تنظيم القاعدة وأسلافه في البلاد، فضلا عن رغبتها الدائمة في أن يتم الاعتراف بها كقوة إقليمية محورية، كلها عوامل تضافرت لتضع الجزائر أمام تحد هائل حيال أزمة مالي.[25] إذ راهنت الولايات المتحدة، وفرنسا، ودول الجوار، على قيام الجزائر بمغامرة تدخلية أحادية لضبط الإيقاع، وترتيب الأوضاع، في عمقها الاستراتيجي، لما تتمتع به من سابق الموصوفات.[26]

على العكس مما راهن عليه هؤلاء، مضت الجزائر في إقناع دول الجوار بخطورة الحل العسكري وعواقبه، واعتبرته خطا أحمر بالنسبة لدبلوماسيتها.[27] بقيت الجزائر ثابتة إزاء رفض التدخل العسكري كخيار لإنهاء حالة الصراع في فنائها الخلفي، حتى مع بلوغ الاستفزازات المتأتية من هذا الفناء أوجّها، مع اختطاف حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا لسبعة من دبلوماسييها في أفريل 2012، بمدينة غاو بمالي، بل والإعلان عن إعدام أحدهم لاحقا.[28]

في مقاربتها لحلحلة أزمة مالي، رافعت الجزائر لصالح النهج السياسي-الدبلوماسي، وفضلته على غيره من نهج وبدائل، وحشدت له كل ما يلزم من أدوات ومستلزمات، لاستقطاب دول الميدان، التي طالما أكدت مقاربتها على أقلمة الحلول، ورفض التدخل الأجنبي. فمنذ انطلاق الأزمة في مالي، كافحت الجزائر، عبر سلسلة من اللقاءات السياسية

والأمنية التي أجراها مسؤولوها مع نظرائهم في دول الجوار الجنوبي، من أجل الحيلولة دون أن تأخذ الأزمة منحا تصعيديا يقود إلى التدخل العسكري الأجنبي في الإقليم. بيد أن فرنسا تمكنت من استمالة دولتي موريتانيا والنيجر إلى صفها، ما بدا بالنسبة للجزائر مفاجئا قياسا للالتزام السابق الذي أبدته النيجر بموقف عدم التدخل العسكري، بل واعتَبَر رئيس النيجر، "محمدو إيسوفو"، أن "عدم التدخل العسكري سيكون أسوأ من التدخل"، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لموريتانيا، التي انسلخت قبل الحرب عن الصف الجزائري.[29]

لاحقا، بعد عملية "سيرفال" الفرنسية، عادت الجزائر لتتموقع كقوة إستقرار هامة في الإقليم عبر توسطها بين كل القوى في إقليم الساحل، حيث كانت الجزائر الطرف الوسيط الرئيس في الحوار الذي استضافته البلاد منذ جويلية 2014 بين الفصائل الفاعلة في مالي، في سعي منها لإعادة بناء الدولة، وإعادة هيكلة الجيش، وحل المشاكل الأمنية في شمال البلاد. وتوجت جهود الجزائر في هذا المضمار، بتوقيع ائتلاف حركات أزواد اتفاق المصالحة بـ بماكو في 20 جوان 2015.

أما في ليبيا، فقد ظلت الجزائر تعارض تدخل حلف شمال الأطلسي عام 2011.[30] وقد حذّرت من أن أي تدخل سيؤدي إلى الاقتتال بين القبائل، وتدفق الأسلحة نحو كافة الإقليم، ومن ثم، تصاعد حدة الهجمات الإرهابية، وهو ما كان فعلاً. وقد استاء المسؤولون الأمنيون في الجزائر من الحملة الدولية التي كسرت احتكار الحكومة للأمن ومكّنت ميليشيات عدة من تقاسم ذلك الاحتكار.[31] كما سمح انهيار نظام القذافي بوجود ملاذ آمن للمقاتلين الفارين إلى جنوب ليبيا بعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي عام 2013.[32]

وكما أشار إليه تقرير سابق لمجموعة الأزمات الدولية، فإن الجزائر تبرز اليوم كـ"وسيط إقليمي" لا غنى عنه بغية توفير الاستقرار داخل إقليم الساحل الإفريقي؛ ففي الوقت الذي يعاني فيه الإقليم أكثر فأكثر من انعدام الأمن، والتدخل الخارجي، وعمليات الاستقطاب، ما فتئت الجزائر، وفي فترات مفصلية، تشجع على الحوار، وبِنَاء الدولة كأفضل السبل لإخراج جيرانها من أزماتهم، ومن ثَم ضمان أمنها على المدى

البعيد. لذلك، شكل ما أُطلق عليه "عودة" الجزائر إلى معترك السياسة الإقليمية، بعد غياب طال سنوات من الزمن خلال تسعينيات القرن الماضي، وسمت بـ"العقد الأسود"، شكلت تحوّلاً إيجابياً على أكثر من صعيد؛ فمقاربتها الداعية إلى إشراك كل الأطراف، وإلى التوافق لتحقيق الاستقرار في بلدان الجوار، والتي تحركها المصلحة الذاتية المستنيرة، تعد بمثابة فرصة للنظام الدولي الذي يواجه صعوبات جمة للتعامل مع التحدّيات التي أفرزها الحراك العربي.[33]

ت. **الجزائر بوصفها قيِّمًا إقليميا**

يُعرِّف "ستيورات" و"إنغرصول" "الحارس/القيم الإقليمي" على أنه "انخراط في جهود المحافظة و/أو ترسيخ النظام الأمني القائم، بما يحتويه من ردع فعلي للتحديات التي تواجه النظام داخل حدود الإقليم، أو السلوكيات التي تشكل مصدرا يرسخ المخاوف الأمنية". يضيف الباحثان "يركز القيِّم [الإقليمي] على التهديدات الأمنية المعاصرة، ويسعى لإدارة هذه التهديدات ضمن سياق النظام القائم".[34]

بناء على التعريف المُساق، وبالعودة إلى مبادرات الجزائر لتأمين الساحل، خصوصا من ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة العابرتين للأوطان، يظهر أن الجزائر تسعى لتثبيت نفسها كقيم إقليمي في الساحل الإفريقي. إذ تقود الجزائر آليتي؛ لجنة الأركان العملياتية المشتركة العسكرية، ووحدة الدمج والربط الأمنية. الغرض هو محاربة الجماعات الإرهابية ومختلف شبكات الجريمة المنظمة التي قوضت الأمن في الساحل، وباتت تمثل تهديدا جديا، وصل إلى حد التهديد الوجودي لدول الساحل، كما حدث مع تحالف الجماعات الإرهابية: تنظيم القاعدة، والتوحيد والجهاد، وأنصار الدين عام 2012، وزحفهم نحو جنوب مالي. إضافة إلى هاتين الآليتين تبدو الجزائر فاعلا هاما في مسار نواقشوط لعام 2013، واستراتيجية الاتحاد الإفريقي حول الساحل الإفريقي لعام 2014، وبرنامج غرب إفريقيا للتنسيق والعمل الإقليمي من أجل استقرار وتنمية إقليم الساحل والصحراء لعام 2013.

يضاف إلى قيادة الجزائر لعدد من المبادرات الأمنية وانخراطها في أخرى، معاتباتها المتكررة لجيرانها لعدم احترامهم القواعد المتفق عليها من أجل مكافحة فعالة للإرهاب،

والجريمة المنظمة، داخل حدود بلدانهم الوطنية. على سبيل المثال، اتهمت الجزائر، حكومة مالي سابقا، في أنها لم تحدد سياسة واضحة، بما فيه الكفاية، في حربها ضد تنظيم القاعدة. فالرائج عن الرئيس المالي السابق، "أمادو توماني توريه"، أنه كان مترددا في التصرف حيال التنظيم الإرهابي، بسبب محدودية الموارد، والخوف من زعزعة استقرار البلاد، في حال خوضه لهجوم عسكري ضد تنظيم القاعدة.[35] خلال العام 2010، سمح "توريه" بإطلاق سراح أربع إرهابيين من السجون المالية، نظير تحرير رهينة فرنسي.[36] هذا الإجراء أثار غضب الجزائر. وكإجراء ردعي، قامت الجزائر بسحب سفيرها مؤقتا من مالي.[37]

2. المعاملة المتميزة التي تحظى بها القوة الإقليمية داخل الإقليم وخارجه

أما فيما يتعلق بالشرط الثالث، المتصل بالمعاملة المتميزة التي تحظى بها القوة الإقليمية داخل حدود إقليم الساحل وخارجه، فإن الجزائر تحوز على شبه إجماع إقليمي وعالمي واسعين فيما يتصل بدورها المحوري في مجال مكافحة الإرهاب وصون السلم والأمن داخل حدود الإقليم. فهذا وزير الشؤون الخارجية الليبي، "محمدعبدالعزيز"، يؤكد خلال الاجتماع الوزاري المشترك الثالث لمسار نواقشوط "أن الجزائر تؤدي دورا محوريا في تعزيز السلم بمنطقة الساحل، وتتمتع بتصور شامل حول التعاون القاري". نفس الطرح ينساق معه وزير خارجية النيجر، "محمد بازوم"، الذي أشار إلى أن "الجزائر تقع في قلب فضاء الساحل، بجوار بلدان هشة ومتضررة من انعدام الأمن"، مؤكدا أنه "بفضلها 'الجزائر' سنتمتع بحركية تمكننا من تعزيز الأمن أكثر فأكثر في منطقة الساحل الصحراوي". الممثل السامي لبعثة الاتحاد الإفريقي حول مالي والساحل، "بيار بويويا"، أشار، هو الآخر، إلى أن "الجزائر تعتبر بالنسبة لنا بلدا هاما في منطقة الساحل الصحراوي، لاسيما أنها تلعب دورا كبيرا في تعزيز السلم بالمنطقة".

هذه الإشارات، والإشادات، بالدور الجزائري في حلحلة أزمات الساحل الإفريقي، لم تبق حبيسة المستوى القاري، بل تعدتها إلى المستوى الكوني، أين أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون، أن "الهيئة الأممية تدعم دور الوساطة التي تقوم بها الجزائر لتحقيق الاستقرار في ليبيا ومالي والساحل". أما الولايات المتحدة، وعلى حد تعبير أحد مسؤوليها، فإنه "يمكن للجزائر عمل المزيد في مجال مكافحة الإرهاب والتنسيق

المتعدد الأطراف، لكن قيادتها ضرورية في المنطقة".

أما على المستوى الأكاديمي، فقد كشف "جيليان ديمرس Julien Daemers"، بأن الجزائر تعد الفاعل الأمني الأكثر أهمية وتأثيرا في إقليم الساحل الإفريقي منذ نهاية عقدها الأسود عام 2002.[38] أما "لورانس عايدة عمور" فقد رأت في مقدمة دراستها الموسومة بـ«التعاون الأمني الإقليمي في المغرب العربي والساحل: الازدواجية المحورية للجزائر»، أن "الجزائر تبدو في موقع جيد للعب دور قيادي" لجهود الأمن التعاوني.[39]

الخاتمة

بناء على ما تقدم، نصل إلى استنتاج رئيسي مفاده أن الدينامية الأمنية لإقليم الساحل الإفريقي تهيمن عليها الجزائر إلى حد كبير؛ إذ لا يمكن تجاهل الأدوار القيادية للبلاد في سبيل وضع حد للنزاعات وبناء السلام داخل حدود الإقليم -في تونس وليبيا ومالي، وفق نهج سياسية- دبلوماسية، بوصفها وسيطا إقليميا، ولكن أيضا قيمًا إقليميا، تسعى لفرض الاستقرار داخل حدود الإقليم وترسيخه.

قائمة الهوامش

1. Organization of the Petroleum Exporting Countries, “Annual Statistical Bulletin”, OPEC, 2015.
2. International Monetary Fund, "Algeria 2014 Article IV Consultation", IMF, December 2014, (https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14341.pdf)
3. Jakkie Cilliers, et al.,Op. Cit., p. 18.
4. Ibid, p. 18.
5. سام بيرلو-فريمان، وآخرون، "بيانات النفقات العسكرية، 2004-2013"، في: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص ص 306-308.
6. المصدر نفسه، ص 366.
7. Ibid, p. 18.
8. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 49.
9. المرجع نفسه، ص 49.
10. Isioma Madike “Mali crisis: What implications for Nigeria?”, national mirror,27/01/2013.(http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/) (accessed 22/12/2015).
11. Modibo Goïta, “French Intervention, EU and UN. African Solution for African Problems?”, Opinion Document, No. 56 (May 2014), p. 06.
12. Ibid, p. 06.
13. للإشارة، فإن نيجيريا هي واحدة من الدول الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، والتي بدأت أشهرا حتى قبل أن تحصل على استقلالها، عندما شاركت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو، Operations des Nations Unies au Congo"**ONUC**" عام 1960. منذ ذلك الحين، نشرت نيجيريا قوات لعمليات دعم السلام(PSO) Peace Support Operations على كل المستوياتالثنائية، والإقليمية، والقارية، والكونية، بما في ذلك لبنان، وتشاد، وأنغولا، وناميبيا، وكمبوديا، ويوغوسلافيا والصومال ورواندا والسودان (دارفور)، وبالطبع في ليبيريا وسيراليون وغيرهم. بالإضافة إلى ذلك، شاركت نيجيريا أيضا في بعثات المراقبين. ووفقا لـ "إبراهيم جامبري

Ibrahim A. Gambari"، أضحت عمليات حفظ أو دعم السلام أداة حقيقية من أدوات السياسة الخارجية لنيجيريا، لردع ما يهدد أمنها، وسلامتها، وتنميتها. أنظر:

Gambari Ibrahim A., Politics and Economics of Peace Support Operations. Being Paper Presented at a Ministry of Defence Seminar on Peace Support Operations and Nigerian Foreign Policy, Shehu Musa YarAdua Centre, August 2 -3, 2010.

W.O. Alli, "The Role of Nigeria in Regional Security Policy" (Friedrich-Ebert-Stiftung: Abuja, 2012).

John Campbell, "Nigeria's Role in the Mali Intervention", Africa in Transition, 15 /01 /2013.

(http://blogs.cfr.org/campbell /2013 /01 /15/ nigerias-role-in-the-mali-intervention/).

14. Ibid.

15. Antonin Tisseron, "G5 Sahel : une simple organisation de plus ?", Éclairage du GRIP, 25 mars 2015."G5 Sahel : une simple organisation de plus ?", Éclairage du GRIP, (http://www.grip.org/sites/grip.org/files/BREVES/2015/EC_2015-03-25_FR_A-TISSERON.pdf) (accessed 25 mars 2015).

16. Amandine Gnanguênon, "ECOWAS and The Sahel Action Plan (PCAR): a tool for regional integration in the Sa hel?", Cristina Barrios, Tobias Koepf, Op. Cit., p. 60.

17. أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، أوراق كارنيجي، (أكتوبر 2012)، ص 24.

18. مجموعة الأزمات الدولية، "الجزائر وبلدان الجوار"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 16 (12 أكتوبر 2015)، ص 10.

19. "طوارق مالي.. تمرد طويل أثمر 'أزواد'"، الجزيرة، 2012/04/06. أنظر على الربط التالي:

(http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/(2012/4/6-21/12/2015)
Annette Lohmann, "Who Owns the Sahara? Old Conflicts, New Menaces: Mali and the Central Sahara between the Tuareg, Al Qaida and Organized Crime", FES Peace and Security Series, No. 5 (June 2011),pp. 6-7.

20. Ibid, p. 7.

21. مركز الجزيرة للدراسات، "مالي..متاهة الانقلاب والانفصال"، تقدير موقف، 2012/04/08، ص 2.

22. المرجع نفسه، ص 2.

23. المرجع نفسه، ص 03.

24. أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص01.

25. عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، آفاق أفريقية، م. 11، ع. 37 (2013)، ص 104.
26. المرجع نفسه، ص 104.
27. المرجع نفسه، ص 104.
28. المرجع نفسه، ص 103.
29. مجموعة الأزمات الدولية،مرجع سابق، ص 10.
30. المرجع نفسه، ص 11.
31. المرجع نفسه، ص 12.
32. المرجع نفسه، ص i

33. Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier, Regional Powers and Security Orders: A Theoretical Framework (Routledge, 2012), p 11.
34. Annette Lohmann, Op. Cit, p. 13.
35. Ibid, p. 13.
36. Ibid, p. 13.
37. Julien Daemers, Maghreb–Sahel security cooperation: from mirage to reality? In: Cristina Barrios, Tobias Koepf (ed.), Re-mapping the Sahel: Transnational Security Challenges and International Responses (Paris: EU Institute for Security Studies, 2014), p. 53.
38. Laurence Aïda Ammour, “Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria’s Pivotal Ambivalence”, Africa Security Brief, No. 18 (February 2012), p. 02.

قائمة المراجع

1. سام بيرلو-فريمان، وآخرون، "بيانات النفقات العسكرية، 2004-2013"، في:معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص ص 306-308.
2. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
3. أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، أوراق كارنيجي، (أكتوبر 2012).
4. مجموعة الأزمات الدولية، "الجزائر وبلدان الجوار"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 16 (12 أكتوبر 2015).
5. "طوارق مالي.. تمرد طويل أثمر 'أزواد' "، الجزيرة، 2012/04/06. أنظر على الربط التالي:

(http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/6/) (21/12/2015)

6. مركز الجزيرة للدراسات، "مالي..متاهة الانقلاب والانفصال"، تقدير موقف، 2012/04/08.

7. عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، آفاق أفريقية، م. 11، ع. 37 (2013).

المراجع باللغة الأجنبية

8. Julien Daemers, Maghreb–Sahel security cooperation: from mirage to reality?, In: Cristina Barrios, Tobias Koepf (ed.), Re-mapping the Sahel: Transnational Security Challenges and International Responses (Paris: EU Institute for Security Studies, 2014).

9. Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier, Regional Powers and Security Orders: A Theoretical Framework (Routledge, 2012).

10. W.O. Alli, “The Role of Nigeria in Regional Security Policy” (Friedrich-Ebert-Stiftung: Abuja, 2012).

11. Annette Lohmann, “Who Owns the Sahara? Old Conflicts, New Menaces: Mali and the Central Sahara between the Tuareg, Al Qaida and Organized Crime”, FES Peace and Security Series, No. 5 (June 2011).

12. Gambari Ibrahim A., Politics and Economics of Peace Support Operations. Being Paper Presented at a Ministry of Defence Seminar on Peace Support Operations and Nigerian Foreign Policy, Shehu Musa YarAdua Centre, August 2-3, 2010.

13. JakkieCilliers,Schünemann, Julia, Moyer, Jonathan D, “Power and influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa”, African Futures paper, No. 14 (March 2015).

14. Laurence AïdaAmmour, “Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria’s Pivotal Ambivalence”, Africa Security Brief, No. 18 (February 2012).

15. ModiboGoïta, “French Intervention, EU and UN. African Solution for African Problems?”, Opinion Document, No. 56 (May 2014).

16. Organization of the Petroleum Exporting Countries, “Annual Statistical Annual Statistical Bulletin”, OPEC, 2015.

17. International Monetary Fund, "Algeria 2014 Article IV Consultation", IMF, December 2014, (https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14341.pdf)

18. John Campbell, “Nigeria’s Role in the Mali Intervention”, Africa in Transition, 15/01/2013.(http://blogs.cfr.org/campbell/2013/01/15/nigerias-role-in-the-mali-intervention/).

19. Isioma Madike “Mali crisis: What implications for Nigeria?”, national mirror,27/01/2013.(http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/) (accessed 22/12/2015).